الفصل السابع
نشأة البنوك وتطورها

مقدمة:

تحتل البنوك مركزاً حيوياً في النظام الاقتصادية الحديثة بما تضطلع به من وظائف وما تمارسه من نشاط والذي يؤثر تأثيراً ملحوظاً في الاقتصاد القومي لكل بلد ويمنحها سيطرة قوية وسلطاناً واسعاً عليه. ونظراً لهذه الدور الحيوي، والخطير، الذي يقوم به الجهاز المصرفي، فقد تدخلت الدول لضمان سيطرتها عليه توجيهه بما يتفق مع سياستها العامة، وذلك بتنظيم هذا القطاع ومراقبته والإشراف عليه وتعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية المساهمة في تطور العمليات الاقتصادية والتجارية والتي هي في أمس الحاجة الى هذه المؤسسات المالية لتدعيم نشاطها، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن تمويل مشاريع المؤسسة يفترض أن يتم عن طريق مواردها الموجودة فيها لكن نظراً لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل أصبح من الضروري على المؤسسة اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل مشاريعها وتتمثل في المنشآت المصرفية وهذا ما سنوضحه من خلال تعرضنا لنشأة هذه المنشآت وأنواعها.

تعريف النظام المصرفي:

النظام المصرفي هو جزء من النظام المالي الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي في المؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية. أما الجهاز المصرفي فهو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما. ومن أهم الخصائص المميزة للجهاز المصرفي هي حجم البنوك التي يتكون منها وعددها وتوزيع فروعها في البلاد ثم ملكية هذه البنوك.

أهمية النظام المصرفي:

يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة ومتنوعة على رأسها تقديم القروض وتجميع الادخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية للدولة. فالبنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود وطالبيها فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات والمستثمرين. والنظام المصرفي اليوم أصبح بمثابة الدورة الدموية في جسم اقتصاد أي بلد بل وفي الاقتصاد العالمي أيضاً.

نشأة البنوك وتطورها:

تعود البدايات الأولى للعمليات المصرفية الى عهد بابل بالعراق في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات المصرفية مثل تبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. أما فكرة ممارسة التجارة بالقنود فقد بدأت في العصور الوسطى بظهور الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات المحلية والأجنبية. وقد ظهرت البنوك بشكلها الحالي في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث والرابع عشر بعد ازدهار التجارة في لامدن الايطالية على إثر الحروب الصليبية مدينة جنوه Genova وفلورنسه Florenc. ولقد كان النظام النقدي السائد في تلك الفترة هو النظام النقدي السلعي (المعدني) وما يشتمل عليه من مسكوكات ذهبية وفضية متداولة. ومن أبرز عيوب هذا النظام هو إمكانية سرقة النقود عندما كان يتم تخزينها ونقلها من مكان لآ×ر، وقد كان التفكير في حفظ النقود في مكان أمين سبباً في ظهور فكرة البنوك.

ظهور الصيارفة أو صاغة الذهب:

وبسبب الخوف من خطر السرقة فقد تعارف الأفراد على حفظ المعادن الثمينة والعملات المعدنية لدى أحد التجار أو أحد المشتغلين بتجارة النقود أو بصاغة الذهب. حيث حتمت عليهم الضرورة إقامة وسائل منيعة وخزائن قوية لحفظ الذهب والعملات المعدنية مقابل أتعاب يتقاضونها من أصحاب الودائع (عمولة). كما كان الصيارفة أو الصاغة بدورهم يسلموا أصحاب الودائع ايصالات عبارة عن شهادات أو وثائق ايداع ورقية تمثل قيمة المبالغ المودعة تثبت أن العملات لامعدنية الثمينة مودعة لدى التاجر أو الصائغ الفلاني بحيث تستخدم كوسيلة للدفع. فأصبح الصيارفة يقدمون خدمات جديدة للتجار وللناس عموماً تتمثل في قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل

شهادات اسمية تمنح لهم، ثم أصبحت تلك الشهادات تتداول بين الناس من شخص لآخر (نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين، وفيما بعد بمجرد التظهير.

وقد أدى ازدهار التجارة وتداول وثائق الإيداع المعنونة باسم صاحبها، في بادئ الأمر واستخدامها كوسيط للتبادل بدلاً من العملات المعدنية واعتياد الأفراد على استخدام تلك الوثائق الممثلة لثرواتهم المودعة لدى الصيارفة محل النقود، إلى تراكم أرصدة نقدية ذهبية كبيرة لدى الصيارفة.

لكن حتى هذه اللحظة فإن مجموع قيم الوثائق التي أصدرها الصاغة (الصيارفة) والتي في حوزة الأفراد تعادل تماماً مجموع المبالغ المودعة (الأرصدة النقدية من المعادن) لدى الصيارفة وهذا ما يعرف باسم الغطاء الكامل، (أي أن الأرصدة النقدية من المعادن تغطي بالكامل كل الوثائق الورقية التي حوزتهم الى عملات معدنية (نقود) سيجدون من العملات المعدنية لدى الصيارفة ما يطي تلك الوثائق. وبمرور الوقت اكتشاف الصاغة أن كل الأفراد لن يقوموا بتحويل كل الوثائق الورقية التي حوزتهم إلى عملات معدنية في آن واحد مما جعل الصيارفة يفكرون استغلال تلك العملات المعدنية المعطلة (أي ليس عليها سحب من قبل المودعين) في عمل القروض.

تحويل الصاغة إلى بنوك:

كانت الخطوة الهامة في تطور البنوك عندما اكتشف الصاغة أنهم لا يحتاجون للاحتفاظ قي خزائنهم بكل العملات المعدنية المودعة لديهم. فقد اكتشف الصاغة أن الذهب لا مودع لديهم لا يتم إلا سحب جزء صغير منه من قبل لا مودعين، ثم أنه غالباً ما تكون المحسوبات اليومية مساوية تقريباً للودائع اليومية الجديدة. إلا أنه في بعض الأيام قد تكون المسحوبات أكبر من الودائع، ومن ثم إذا استطاع الصائغ أن يتوقع الكمية التي تزيد فيها المسحوبات عن الودائع، فإنه لن يحتاج للاحتفاظ في خزائنه من العملات المعدنية الا ببعض العملات كاحتياطي لمواجهة الطوارئ من المسحوبات اليومية فقط. مما ترتب عليه قيام الصاغة بعملية إقراض الأفراد من أموال المودعين العاطلة لديهم وليس من أموال الصيارفة الخاصة.

وبمرور الوقت أدى اعتياد استخدام الأفراد وثائق الإيداع كوسيط للتبادل بدلاً من العملات المعدنية إلى توسع الصيارفة في عملية الإقراض بشكل كبير وشجع على ذلك أيضاً وشجع على ذلك أيضاً هو اقتصار الصاغة عند تقديم القروض على كتابة وثائق إيداع لهذه القروض. أي أن القرض يكون في صورة وثائق يصدرها الصراف إلى الشخص المقترض وليس في صورة عملات (لأنها أصبحت الأكثر قبولاً في التعامل من العملات المعدنية)، ومن ثم أصبحت كل العملات المعدنية التي تحت يد الصاغة وفي خزائنهم كاحتياطي لمقابلة المسحوبات من العملات المعدنية الذهبية والفضية. وهذه العملية كانت تسمى بخلق الائتمان أو خلق نقود الائتمان وهي ما تعرف اليوم في الجهاز المصرفي بعملية خلق نقود لا ودائع أو خلق النقود المصرفية والتي تقوم بها البنوك التجارية، مع فارق بسيط هو أن الشيكات المصرفية حلت محل وثائق الإيداع والنقود الورقية حلت محل العملات المعدنية.

وبذلك أصحبت مجموعة قيم وثائق الإيداع المتداولة بين الأفراد تتجاوز مجموع قيم العملات المعدنية الثمينة التي يحتفظ بها الصاغة. وبصيغة أخرى فإن جمالي قيم العملات المعدنية الاحتياطية التي تحت يد الصاغة وفي خزائنهم لمقابلة المسحوبات من العملات الذهبية والفضية لم تكن تمثل إلا جزء من إجمالي قيم وثائق الإيداع التي أصدرها الصيارفة لعملائهم. وبذلك فقد ولد مفهوم الاحتياطي المصرفي الجزئي أو الغطاء الجزئي وقد تحول الصاغة من مجرد حراس للمعادن الثمينة إلى بنوك.

وبالرغم من هذه الممارسات التي تقوم بها الصاغة أو الصيارفة كانت تتم في بداية الأمر في الخفاء، إلا أنها أصبحت معلنة فيما بعد. عندئذ، أصبح الأفراد مقتنعين تماماً أن هناك مزايا ومنافع متبادلة في ظل نظام الاحتياطي الجزئي. فقد كانت البنوك توفر خدمات الأمان والملائمة وخدمات المحاسبة والتسجيل وتحويل النقود بتكلفة ضئيلة أو بدون تكلفة أحياناً. وفي مقابل ذلك، يسمح للبنوك باستخدام ودائع الأفراد كاحتياطات تمكنها من القيام بأنشطة الإقراض.

ظهور بنك الدولة أو البنك المركزي:

ثم تطورت تجارة النقود وعملت على زيادة معدل التراكم الرأسمالي من العمليات المالية الإضافية وما ترتب على ذلك من اتساع حم الأعمال المتعلقة بتجارة النقود من إقراض وإيداع والتحويل بين العملات المختلفة زادت الثقة في وثائق الإيداع، وبدأ الصيارفة في إصدار وثائق الإيداع غير الاسمية (أي لحاملها). وقد دفع هذا التطور بعض الوحدات المصرفية إلى إصدار حجم كبير من الأوراق النقدية فاقت قيمتها حجم الأرصدة الذهبية المودعة لديهم أو المملوكة بشكل أدى إلى إفلاس عدد منها. مما دعا بعض المفكرين إلى أهمية تكوين وحدات حكومية ملتزمة بقبول الودائع وحمايتها. وكان الهدف العاجل لمثل هذه الدعاوي هو إنشاء مؤسسات قادرة على تمويل التنمية الرأسمالية المزدهرة والناهضة. ومن هنا ظهر بنك الدولة أو البنوك المركزي.

ثم بدأت مرحلة جديدة في تطور البنوك عندما استوجب التطور المصرفي انفراد بنك الدولة (البنك المركزي) بعملية إصدار النقود وبوظائف أخرى مميزة وذلك بهدف تمكين الدولة من الإشراف على السياسات النقدية وتوجيهها.

هكذا تطورت الممارسة المالية من صراف إلى بيت صرافة ثم الى بنك، وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة (١٤٠١)، وأما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية فينيسيا عام ١٥٨٧ باسم devialta>> <<Banca della piaza.

وأخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة، وذلك بمجيء الثورة الصناعية ودخول عصر الإنتاج الكبير الذي يحتاج على تسيير أموال كبيرة. وبعد بلوغ الرأس المالية مرحلتها الاحتكارية في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشراكة القابضة ومنه نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيراً في تطورها.

تعريف البنك:

ترجع كلمة بنك (Bank) إلى كلمة إيطالية الأصل وهي بانكو (Banco) ومعناها "مقعد" أو بالمعنى الدارج تعني "مصطبة" وكان يقصد بالمصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة، المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجر فيه المتاجرة بالنقود.

ويقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف وجمعها مصارف وجاء في المعجم الوسيط: أن المصرف هو مكان الصرف وبه سمي البنك مصرفاً، والصرف عند الفقهاء هو بيع الأثمان بعضها ببعض، كبيع الذهب بالذهب أو الذهب بالفضة.

أما البنك أو المصرف اليوم هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تهدف الى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها. وينفرد البنك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي والمالي. أي هو "وسيط نقدي" عندما يقوم بخلق النقود المصرفية عن طريق منح القروض في شكل ودائع إضافية. وهو "وسيط مالي" عندما يقع بوضع عدة طرق لتوزيع القروض. وبمعنى آخر هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.